

التكليف الثالث

إعداد الباحثة :- رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتورة :- سنية سبع

مقرر :- مهارات بحثية ٣

الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي ١٤٤٦/٢٠٢٥

حماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية في ضوء التشريعات العربية والدولية

صياغة المشكلة البحثية:

تعتمد المشكلة البحثية على تحديد الثغرات القانونية التي قد تؤثر على حقوق المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت هذه العقود شائعة بسبب التطور التكنولوجي والتحول الرقمي. وتتمثل الإشكالية الأساسية في مدى كفاية القوانين الحالية لحماية المستهلك عند إبرام العقود عبر الإنترنت، لا سيما فيما يتعلق بالشفافية، وضمان استرداد الحقوق، وحماية البيانات الشخصية.

يمكن صياغة المشكلة البحثية على النحو التالي:

"إلى أي مدى توفر التشريعات العربية والدولية الحماية القانونية الكافية للمستهلك في عقود التجارة الإلكترونية؟ وما أوجه القصور التي ينبغي معالجتها لضمان تحقيق التوازن بين حقوق المستهلك ومصالح التجار؟"

مدى نجاح الباحث في عرض مشكلة الدراسة:

نجح الباحث في صياغة المشكلة البحثية بطريقة واضحة ومباشرة، حيث حدد نطاقها بوضوح من خلال التركيز على عقود التجارة الإلكترونية، وربطها بالقوانين المحلية والدولية. كما تضمنت الصياغة تساؤلات بحثية قابلة للتحليل والدراسة، مما يساعد في تحديد أهداف البحث ومناهجه.

مدى التوفيق في مراعاة اعتبارات اختيار المشكلة البحثية:

١. الأهمية العلمية والعملية: تناول الباحث موضوعًا حديثًا ومهمًا بسبب التطور السريع في التجارة الإلكترونية، مما يجعله ذا قيمة للباحثين والمشرعين والمستهلكين.

٢. الوضوح والدقة: جاءت المشكلة محددة بدقة دون تعميم، حيث ركزت على جانب قانوني محدد وهو حماية المستهلك في العقود الإلكترونية.

٣. إمكانية البحث والتحليل: يمكن دراسة المشكلة عبر تحليل القوانين والتشريعات المقارنة، إضافة إلى دراسة التطبيقات العملية والنزاعات القانونية ذات الصلة.

٤. الإضافة إلى المعرفة القانونية: يساعد البحث في سد الفجوات القانونية وتقديم مقترحات لتطوير التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية.

الخلاصة:

كانت صياغة المشكلة البحثية ناجحة، حيث التزمت بالمعايير الأكاديمية، وجاءت واضحة، محددة، وقابلة للدراسة والتحليل. كما أن اختيار المشكلة كان موفقًا نظرًا لأهميتها القانونية والعملية، وإمكانية تقديم حلول من خلال البحث العلمي.

صياغة لمشكلة بحثية في مجال القانون الجنائي، بناءً على متغيرين رئيسيين:

المتغير الأول: الجرائم الإلكترونية

المتغير الثاني: المسؤولية الجنائية

صياغة المشكلة البحثية:

مع تطور التكنولوجيا وانتشار استخدام الإنترنت، ظهرت الجرائم الإلكترونية كأحد التحديات القانونية المعقدة التي تواجه التشريعات الجنائية. ومن أبرز الإشكاليات التي يثيرها هذا النوع من الجرائم تحديد المسؤولية الجنائية، خاصة في الحالات التي يكون فيها الجاني مجهول الهوية أو يستخدم وسائل تقنية معقدة لإخفاء آثاره.

وبناءً على ذلك، تتمثل المشكلة البحثية في:

"إلى أي مدى تتناسب القواعد التقليدية للمسؤولية الجنائية مع طبيعة الجرائم الإلكترونية؟ وما مدى فاعلية التشريعات الجنائية الحالية في ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق الردع العام والخاص؟"

أهمية المشكلة البحثية:

تسلط الضوء على القصور التشريعي في بعض الأنظمة القانونية بخصوص الجرائم الإلكترونية.
تساهم في اقتراح حلول لتطوير المسؤولية الجنائية بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية.
تناقش التحديات التي تواجه أجهزة إنفاذ القانون في إثبات الجريمة الإلكترونية وربطها بفاعل محدد.